



اسم المقال: الجماعات المسلحة في ايرلندا الشمالية

اسم الكاتب: م.م. غفران يونس هادي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7073>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 17:18 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



{ الجماعات المسلحة في أيرلندا الشمالية }

م.م. غفران يونس هادي (*)

Ghufran1977@hotmail.com

الملخص :

يضم التاريخ السياسي لأيرلندا الشمالية العديد من التنظيمات المسلحة بشقها الكاثوليكي والذي يمثله الجيش الجمهوري الأيرلندي والبروتستانتى والذي يمثله قوة متطوعي الستر. هذه التنظيمات كانت المسؤولة عن الحرب الطائفية بين الفئتين (البروتستانت والكاثوليك) في أيرلندا الشمالية والتي بدأت منذ إعلان بريطانيا الحكم المباشر على أيرلندا الشمالية والغاء برلمان ستورموت في العام ١٩٧٢. حوادث الاغتيال والتفجير طالت المدنيين ورجال السياسة والعسكريين من كل الفئتين. وبعد أن عاشت أيرلندا الشمالية سنوات من العنف والعنف المضاد تتوج نهاية العنف بإعلان إتفاق الجمعة العظيمة الذي ألزم الجماعات المسلحة برمي السلاح .

المقدمة:

لا يمكن دراسة التاريخ السياسي لأيرلندا الشمالية وعملية تقاسم السلطة بدون دراسة الجماعات المسلحة ومعرفة خباياها وكيف كانت المسؤولة عن إنهاء أي عملية للسلام كونها الذراع العسكري للأحزاب السياسية.

تمحور الصراع بين الجماعات المسلحة بين الجمهوريين الذين يسعون الى فك ارتباط مقاطعات أيرلندا الشمالية الست من بريطانيا، وبين الاتحاديين الذين يطالبون ببقاء هذه

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد.

المقاطعات تحت راية العلم البريطاني فكانت حصيلة العدد الكلي لضحايا هذا الصراع ٣٧٠٩ للمدة بين ١٩٦٦-٢٠٠٦ فضلا عن أن العنف كان قد خلق مناطق منقسمة بين البروتستانت والكاثوليك فشارع Falls للكاثوليك أما Shankill فهو يمثل البروتستانت ، أن الاحداث التي أدت الى تقسيم المجتمع دفعت باتجاه ان تشهد أيرلندا الشمالية عنف طائفي بين الاونة والاخرى بين. فغالبا ماكانت تهاجم منازل العوائل في شارع Falls كما ان البروتستانت الساكنين في Shankill لم يسلموا من هجمات الجيش الجمهوري الايرلندي.

تم تقسيم البحث الى مبحثين الاول سيتم الحديث فيه عن هوية الجماعات المسلحة وعن التصنيفات الخاصة بها، أما الثاني فسيتركز الى عملية السلام وكيف تمكنت من احتواء العنف وأقنعت الجماعات المسلحة رمي السلاح والمشاركة في بناء السلام.

المبحث الأول: تقسيمات الجماعات المسلحة في أيرلندا الشمالية

المبحث الثاني: الجماعات المسلحة وعملية السلام

المبحث الأول: تقسيمات الجماعات المسلحة في أيرلندا الشمالية

من الملاحظ ان تاريخ العنف السياسي في أيرلندا الشمالية قد ارتبط بوجود العديد من التنظيمات المسلحة وغالبا ما كانت تظهر، ثم ما تلبث ان تشهد العديد من الانشقاقات فهي تختلف بقوة تأثيرها على المشهد السياسي الأيرلندي فالبعض يمثل الذراع العسكري للحزب السياسية واخرى تمثل تنظيمات رفضت كل اتفاقيات السلام مع الجانب البريطاني وظهرت كمجموعات منشقة عن أي تنظيم سياسي لتبقى تمارس عمليات الاغتيال والتفجير بين فترة وأخرى.

ولمتابعة تصنيف هذه الجماعات لابد من تسليط الضوء بشكل مختصر على تاريخ الجزيرة الأيرلندية، فقد أستعمرت أنكلترا جزيرة ايرلندا في القرون الوسطى. وفي أواخر القرن السابع عشر الميلادي أصدر الانجليز قانون العقوبات الجديد الذي الغى كل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية للشعب الأيرلندي بسبب انتمائهم للمذهب الكاثوليكي، وفي عام ١٧٩١ برزت حركة ايرلندا المتحدة التي تنادي بالاستقلال التام عن بريطانيا، وفي عام ١٩١٤ وافقت بريطانيا على منح أيرلندا الحكم الذاتي ، وفي عام ١٩١٩ أعلنت حركة "شين فين" الايرلندية

الكاثوليكية عن قيام جمهورية أيرلندا المستقلة بقيادة دي فاليرا والتي نجحت في عام ١٩٣١ من إعلان قيام أيرلندا الجنوبية وعاصمتها دبلن. أما أيرلندا الشمالية والتي تضم ٦ ولايات بقيت تحت التاج البريطاني مع وجود برلمان لها والذي تعطل في عام ١٩٧٢ أثر أحداث الاحد الدامي* فتم ربط أيرلندا الشمالية بالسلطة المركزية في بريطانيا، الامر الذي أدى الى تصاعد حدة العنف ما بين الكاثوليك والبروتستانت الذين تضمهم الولايات الست في أيرلندا الشمالية**.

وبذلك فإن التنظيمات المسلحة في أيرلندا الشمالية تصنف على النحو الآتي :

أ. تنظيمات إتحادية (البروتستانت)

ب. تنظيمات وطنية- جمهورية (الكاثوليك)

أ. تنظيمات إتحادية(البروتستانت): هي التنظيمات التي تسعى جاهدة للحفاظ على بقاء أيرلندا الشمالية ضمن التاج البريطاني فهي تعلن مخاوفها بصورة مستمرة من تنامي الشعور بضرورة وجود أيرلندا الموحدة ، وغالبا ما كانت هذه التنظيمات تظهر في شوارع

*الاحد الدامي حصل في ٣٠ كانون الثاني من العام ١٩٧٢ اثر اصدار الحكومة البريطانية "قانون الاعتقال" للمشتبه بهم شمل هذا القانون اعضاء في الجيش الجمهوري الايرلندي واعتراضا على هذا القانون قامت رابطة الحقوق المدنية لايرلندا الشمالية بسلسلة من الاحتجاجات في هذا اليوم واصطدم المتظاهرون بقوات من الجيش البريطاني الذي بدأ بأطلاق النار على المتظاهرين وقتل ١٤ شخص وجرح العشرات واثر هذا الحدث اصدرت الحكومة البريطانية قرار الحكم المباشر وعلق على اثرها برلمان آيرلندا الشمالية وبدأ الحكم المباشر عليها .

لكن رد الجيش الجمهوري الايرلندي على هذه الاحداث كان في تموز من العام ذاته عندما قام الجيش الجمهوري الايرلندي بعدة تفجيرات في بلفاست ، في شارع Donegall انفجرت سيارة مفخخة أدت الى مقتل ٩ أشخاص وجرح العشرات كما أدى انفجار سيارة مفخخة في شارع oxford الى مقتل عناصر من الشرطة البريطانية كما تم وضع قبلة في حقبة بلاستيكية امام عدد من المحلات أدت الى قتل وجرح العديد . هذه الاحداث عرفت بأحداث الجمعة الدامية وأصبحت تعد بمثابة رد الجيش على أحداث الاحد الدامي .

انظر: Ed Moloney, *Voices from the Grave*, Faber and faber, london 2010, p101

** في العام ١٩٤٩ بعد ان خرجت أيرلندا من دول الكومنولث وظهرت الى الوجود جمهورية آيرلندا . حافظت آيرلندا الشمالية على وحدتها مع بريطانيا وظلت تنتخب ١٢ ممثلا لها في برلمان ويستمنستر فضلا عن الحكم الذاتي الذي كانت تتمتع به حتى العام ١٩٧٢ . وتضم آيرلندا الشمالية ٦ مقاطعات وهي انترم وارانغ وداون وفيرمانغ وديري وتيرون وعاصمتها بلفاست .

انظر : غفران يونس ، المشكلة الايرلندية : دراسة في ظاهرة العنف السياسي . رسالة ما جستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ٢٠٠١ ، ص ٢٥-٢٤ .

بلغفاست لتحافل بذكرى أنتصارات بروتستانية مثل الاحتفال بذكرى معركة بويبي من عام ١٩٦٠ والتي قضى فيها الملك البروتستانتى وليام فون أورانيين على جيش الملك الكاثوليكي جيمس الثاني.^١

تضم هذه التنظيمات الاتحادية العديد من التشكيلات تحت جناحها مثل رابطة الدفاع عن الستر Ulster Defense Association (UDA) وهي أكبر تجمع اتحادى عسكري، مارست هذه الرابطة ومنذ تأسيسها العديد من عمليات الاغتيال ضد السكان الكاثوليك وقامت باغتيال عدد من أعضاء الجيش الجمهورى الأيرلندي، ففي بداية ١٩٩١ دخل عدد من أعضاؤها المسلحين الى منطقة كاثوليكية معزولة وقتلوا (٤) اشخاص من سكانها. كان عدد المنضمين لتلك الرابطة لها يقدر بحوالي عشرين الف من المسلحين، وغالبا ماكانوا يستخدمون تعبير "يوم الحساب" للإشارة الى هجوم من قبل اعضاء هذه الرابطة على المناطق الكاثوليكية.^٢ وغالبا ماكانت هذه الرابطة تعرقل أي عملية للسلام تهدف الى تقاسم السلطة مع الكاثوليك، كالذي حدث في العام ١٩٧٤ عندما دعت الرابطة الى اضراب عام احتجاجا على بوادر اتفاقية كان من المفترض ان يتم من خلالها تقاسم السلطة بين الكاثوليك والبروتستانت في ايرلندا الشمالية .

مجموعات مسلحة أخرى تنضوي تحت التنظيمات الاتحادية وهي قوة متطوعي الستر (UVF) Ulster Volunteer force ولها جناح متخصص بالاغتيالات الطائفية وهم مقاتلوا الستر الاحرار (UFF) Ulster freedom Fighters مارست هذه القوة العديد من الاغتيالات ضد أعضاء من الجيش الجمهورى الأيرلندي ومدنيون كاثوليك وقد حملت لواء العنف الطائفي منذ نشأتها في العام ١٩٧٠ وقد شهدت مدينة بلغفاست اسوء حوادث العنف

^١ أحمد يوسف احمد، الحرب الأهلية في أيرلندا، مجلة السياسية الدولية، العدد ٢٤، نيسان /أبريل ١٩٧١، مطابع الاهرام، القاهرة، ص ١٠٥ .

^٢ Mary Jane Freeman, Murder in Northern Ireland coordinated and controlled, EIR, vol25, No29, 24 July 1998, p57

الطائفي من قبل هذه المجموعة التي تورطت في عام ١٩٨٨ بـ ١٥ عملية قتل ومثلها محاولة للقتل و٦٢ مؤامرة للقتل.^١

إن أسباب تشكيل هذه التنظيمات غالبا ماكان يعود الى دوافع تتعلق بالحفاظ على الامن في المناطق السكنية وتطورت هذه التجمعات من مهمة الدفاع الى المهاجمة والتورط في عمليات تفجير وقتل. فأحد الشخصيات الذي يمثل اهم رموز قوة متطوعي الستر وهو ديفيد أيفرين يؤكد ان الالتحاق بهذه القوة هو لغرض الدفاع عن البروتستانت من هجمات الكاثوليك ومن يمثلهم من عناصر الجيش الجمهوري الايرلندي "أن تنامي التنظيمات المسلحة للبروتستانت المتمثلة بقوة متطوعي الستر ومنظمة الدفاع عن الستر هو جاء بدافع الحفاظ والدفاع عن البيت والشارع وبدأت تتسع مدارات هذه التنظيمات الاهلية من مهمة الدفاع الى الهجوم."^٢

يضاف الى هذه التنظيمات هناك تنظيمات اخرى وهي قوة المتطوعين الاتحادية (Loyalist Volunteer force) (LVF) فضلا عن قوة الطوارئ في أيرلندا الشمالية والتي تأسست عام ١٩٢٠ عندما قتل أول شرطي بريطاني وقد ضمت هذه القوات قوات B-special وقوات A وB ثم ظهرت الى الوجود شرطة الستر الاتحادية فأصبحت مسألة أمن الاقليم مناهة بفرق من الجيش البريطاني وشرطة الستر الملكية كونها الشرطة المحلية في الاقليم وكانت مهمات هذه الشرطة تتمحور حول محاربة عمليات الارهاب عن طريق اعتقال منفذيها ومصادرة أسلحتهم وقد بلغ عدد هذه القوات عام ١٩٦٩ (٣٠٠٠) ارتفع عام ١٩٧٢ الى (٣٠٠٠٠) وفي عام ١٩٨٣ الى (١٧٠٠٠) وفي عام ١٩٩٠ (١٩٠٠٠).^٣

وغالبا ما تورطت أيضا شرطة الستر الملكية بعمليات اغتيال مما ادى الى تصاعد وتيرة العنف خلال الاعوام ١٩٧٢-١٩٧٧ وارتفعت معها أعداد الضحايا ولاسيما بعد فرض الحكم المباشر على أيرلندا الشمالية عام ١٩٧٢ على خلفية أحداث الاحد الدامي في ديري ، فقد وصلت أعداد القتلى عام ١٩٧٣ الى ٢٦٣ .

¹Jim Cusack and henry Mcdonald,UVF the End game ,poolbeg, Spain ,2007 ,pp248-250.

²Ed Moloney,op.cit ,p133-135

³A.W.Bradley and K.D.Ewing, Constitutional and administrative law, London, longman, 1997,p670.

وعليه فإن التنظيمات السياسية في أيرلندا الشمالية تمتاز بامتلاكها لأجنحة عسكرية وغالبا ما كان يستخدم السلاح وذلك لعدم وجود دستور مستقل بل حتى مع وجود برلمان ستورتموت لم يتمكن هو الاخر من استيعاب الجماعات المسلحة في أيرلندا الشمالية لأن الكاثوليك لم يتمكنوا وعلى مدى ١٢ دوره انتخابية من أحراز مقاعد في برلمان ستورتموت وذلك لأسباب تتعلق بالتلاعب الحاصل في تخطيط الدوائر الانتخابية والتي غالبا ما كانت تصب في صالح البروتستانت. ب.تنظيمات وطنية جمهورية (الكاثوليك): يعّد الجيش الجمهوري الأيرلندي الذي يمثل الجناح السياسي لحزب الشين فين هو أبرز التنظيمات المدافعة عن الكاثوليك والمطالبة بتوحيد شطري أيرلندا الشمالية والجنوبية ،ظهر الجيش الجمهوري الأيرلندي بشكل واضح بعد استقلال أيرلندا عام ١٩٢١ وبدأت انقسامات الجيش في العام ١٩٢١ عندما أنقسم حول بنود معاهدة ١٩٢١ والتي وضعت بموجبها أيرلندا ضمن دول الكومنولث البريطاني.^١

وانقسم الجيش الجمهوري الأيرلندي في عام ١٩٦٩ الى مجموعتين ، قاعدة دبلن وهو الجيش الرسمي والذي يؤمن بأن تحقيق أيرلندا الموحدة يكون عن طريق الوسائل السلمية والقسم الأخر هو قاعدة بلفاست (المؤقت) والذي نادى بالعنف من أجل تحقيق هذه الوحدة ، والى هذا الجناح تنسب أغلب العمليات المسلحة داخل وخارج أيرلندا الشمالية، إذ أتهم في العام ١٩٩٣ بتفجير سيارة ملغومة بالقرب من مركز مالي في بريطانيا.^٢

كما سعت قوة D المنضوية تحت هذا الجيش من القيام بعمليات تفجير وقتل للبروتستانت وغالبا ما كانت تضرم النيران في منازل البروتستانت من قبل هذه الجماعات . وقد وصف أحد أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي وهو أيمون كولون بأن الاعمال التي كانوا يقومون بها ضد البروتستانت هي " الاعمال القذرة ".*

¹Brian Hanley, The IRA 1926-1936, MPGBooks, London, 2002, p140-142

²Ed Moloney, A secret History of the IRA, penguin Books, 2007, p 122

*وضح أيمون كولون (١٩٥٤-١٩٩٩) في كتابه رغبة القتل وهو أحد عناصر الجيش الجمهوري الأيرلندي وأصبح في العام ١٩٧٠ عضواً في استخبارات هذا الجيش لأحد وحداته المهمة في العاصمة بلفاست التي كانت مسؤولة عن جمع المعلومات حول القيادات وتقديمها للوحدات المسؤولة عن الاغتيال. يقول كولون في كتابه " بأن التدريب على القتل يتطلب منك أن تعزل نفسك عن كل شيء انساني تجاهه من تريد أن تقتل فلا تحاول ان تعرف عائلته ولا تنظر الى تفاصيل حياته الاجتماعية ،

وأرتبط أسم أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي بحملة الاضراب عن الطعام في سجن ميزو الذي أدى الى وفاة ١٩ عضو من عناصر الجيش .

لعل أهم مطالب أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي الناشط في أيرلندا الشمالية هو قبول كافة النشاطات السياسية للجمهوريين ، الا ان اعضاء الجيش كان يتم اعتقالهم بتهمة "الارهاب " وفي ظل الفراغ الدستوري الذي عاشته أيرلندا الشمالية بعد أحداث الاحد الدامي وفرض الحكم المباشر، بدأ الآلاف من سجناء الجيش الجمهوري الأيرلندي بالاحتجاج على وصفهم بمجرمي حرب فقد طالبوا بمعاملتهم كسجناء سياسيين، وبدأ احتجاجهم برفضهم ارتداء الملابس الخاصة لهذه التهم، الا ان الحكومة البريطانية لم تستجب لهذه المطالب.

المبحث الثاني: الجماعات المسلحة وعملية السلام

لقد نص الوضع الدستوري لأيرلندا الشمالية أنها تمثل جزء من بريطانيا التي تضم إضافة الى أيرلندا الشمالية أنكلترا وويلز وأسكتلندا. ولأيرلندا الشمالية الحق في أن تمارس سلطاتها القانونية بواسطة حكومتها وبرلمانها الذي أقر وفقاً لقرار الحكومة ايرلندا عام ١٩٢٠ وتم حماية روابطها مع لندن من خلال أنتخابها ل ١٢ ممثلاً لها في برلمان ويستمنستر.

الا أن الوضع السياسي لم يتقدم فعالبا ما كانت نتائج الانتخابات لا ترضي الاقلية الكاثوليكية فالفوز كان دوما نصيب الاحزاب البروتستانتية وتحديدا الحزب الاتحادي، فهذا الحزب كان يرسم دوائره الانتخابية فالفوز كان من نصيب هذا الحزب ولحقب طويلة.

كما ان أنظمة التصويت في أيرلندا الشمالية قد أفقدت حق السكان الكاثوليك في التصويت فكان هذا الحق حصراً على المواطنين الذي مضى على أقامتهم مدة ٧ سنوات في المكان نفسه

بل نقتع أنفسنا بأننا نقتل أشخاص معزولين عن أي حياة اجتماعية، لكننا لم ندرك بأننا سنحمل معاناة عوائلهم الى موتنا".
أيمون هدف من كتابه هذا اظهار وحشية الجيش الجمهوري الأيرلندي ، الا أنه اغتيل في العام ١٩٩٩ وأنهم الجيش الجمهوري الأيرلندي بعملية اغتياله.

أنظر EamonCollins,KillingRage, Granta books,London,1998,p90

وهذا بالتأكيد لم يكن يلائم الفقراء الذين كانوا يهاجرون سعياً وراء العمل أو الأجر الأعلى وبذلك فقدوا حقهم في التصويت وأُنحصر هذا الحق على أولئك الذين يمتلكون عقاراً أو يساهمون في الشركات والمشاريع المتنوعة.^١

هذه الأوضاع السياسية غير المستقرة امتزجت مع التناقضات المعقدة للعرق والدين والاقتصاد وأدت إلى تصاعد العنف وجعلت كلا من تشكيلات الجيش الجمهوري الأيرلندي والتنظيمات الاتحادية تدخل في دوامة العنف والعنف المضاد. لكن نقطة التحول في المشهد السياسي في أيرلندا الشمالية تمثلت بأقدام أعضاء من الجيش الجمهوري الأيرلندي على الاضراب عن الطعام لتصبح هذه السياسة نقطة تحول في مشكلة أيرلندا الشمالية .

دفعت هذه الأحداث بالحكومتين البريطانية والأيرلندية إلى محاولة إعادة خلق الاستقرار السياسي والامن وعزل التنظيمات المسلحة من البروتستانت والكاثوليك . فكانت اتفاقية العام ١٩٨٥ التي نصت على أن أي تغيير في وضع أيرلندا الشمالية لن يحدث الا من خلال رضا أغلبية شعب أيرلندا وأن الرغبة الحالية لدى غالبية الشعب هي البقاء ضمن المملكة المتحدة، الاتفاقية أشارت إلى تشكيل مؤتمر عبر الحكومات وهو اجتماعات واسعة تجمع المسؤولين في كل من بريطانيا وأيرلندا والمعينين بالمشكلة الأيرلندية، وهذا كانت المرة الأولى التي يتواجد فيها مسؤولون من الجنوب (جمهورية أيرلندا) يعملون في الشمال (أيرلندا الشمالية)^٢ .*

^١Cynthia H.Enloe, Ethic conflict and political development,USA,Brown and Company limited ,1973,p171

^٢Northern Ireland : Agreement between the united kingdom and the republic of Ireland ,reference services of central office information,London,December 1985,p2-5 لم تكن اتفاقية ١٩٨٥ هي الأولى بل سبقتها اتفاقية عام ١٩٧٤ التي أنشأ بموجها مجلس أيرلندا والذي منح دوراً استشارياً لجمهورية أيرلندا في بعض قضايا أيرلندا الشمالية ، هذا الأمر جوبه بمعارضة شديدة من قبل الاتحاديين بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فقد شكلوا في ١٤ مارس ١٩٧٤ مجلس عمال الستر وبدأوا بأضراب عام أدى إلى شل الحياة في أيرلندا الشمالية ، وبذلك لم تفلح هذه الاتفاقية في احتواء العنف وإعادة الاستقرار السياسي. أنظر

Lu Yan ,The Impacts of British Policies and the IRA's Ideology on the 1981 Irish Hunger Strike,Journal: Review of European Studies ISSN: 19187173 Year: 2009 Volume: 1 المصدر متاح على موقع المكتبة الافتراضية العراقية

ولم تفلح اتفاقية ١٩٨٥ في احتواء العنف إذ رأى الوجوديون ان اي تدخل من قبل أيرلندا في شؤون أيرلندا الشمالية هو يعد بمثابة خيانة عظيمة مما دفع المحتجين من البروتستانت الى توجيه الاعتداءات ضد رجال الشرطة وبلغ عدد الجرحى في يوم واحد ٧٠ شخصا بينهم ٤٠ شرطيا وبلغ عدد الاشخاص الذين تم اعتقالهم ٢٠ شخصا، أما الجيش الجمهوري الايرلندي فقد رفض المعاهدة أيضا كونها أعطت التزام دولي للوجوديين بأن اي تغيير في وضع ايرلندا الشمالية لن يحصل دون رضی الغالبية لذلك فهي تسمح للاغلبية البروتستانتية بأمكانيات أكبر للاستمرار بتوجيه الحكم بما يتفق مع مصالحها.¹

لم تجلب كل الاتفاقات الاستقرار لسكان أيرلندا الشمالية فمطالب الكاثوليك كانت تسعى الى الغاء قانون الاعتقال وأعتبار السجناء من اعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي هم سجناء سياسيون وليسوا مجرمين كما طالب الكاثوليك باعادة تنظيم الدوائر الانتخابية*، هذه المطالب كانت تصطدم مع مطالب الوجوديين الذي كانوا يقفون بالضد من كل مطالب الكاثوليك ويتخوفون من اي اتفاق يعطي جمهورية ايرلندا الدور الاستشاري خوف من أن يكون له تأثير مستقبلي بخصوص اعادة ضم أيرلندا الشمالية الى الجزيرة .

يلاحظ من خلال هذا الجدول ادناه ان التنظيمات الجمهورية كانت المسؤولة عن العدد الاكبر من القتلى خلال حقبة الصراع وتضم هذه التنظيمات الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت الذي أتهم بالعديد من عمليات القتل وهو المسؤول بنسبة ٨٥ ٪ من عمليات القتل اما جيش التحرير الوطني الايرلندي فقد أتهم بأغتيال ١١٧ شخصاً. اما التنظيمات الاتحادية فالعدد الاكبر

¹Jim Cusack and Henry Mcdonald,UVF the EndGame, poolbeg, Dublin, 2008,p80-82

• رغم التلاعب في الدوائر الانتخابية تمكن حزب الشين فين من الحصول على ١٠ بالمائة من الاصوات ، كما تمكن جيرى أدمز في عام ١٩٨٣ من الحصول على مقعد في مجلس العموم البريطاني ، الا أنه رفض تولي هذا المقعد وقد اثار فوزه موجه من الغضب في بريطانيا لأنه ينظر اليه على انه زعيم أراهابي في منظمة أراهابية. أنظر

EamonCollins,Killing Rage,op,cit,p103

من القتلى يتسبب به قوة متطوعي الستر وهو ٢٥٤ اما مقاتلوا الستر الاحرار فهم مسؤولون عن مقتل ١١٧ خلال حقبة العنف الطائفي.^١

النسبة	عدد القتلى	التنظيم
٥٥,٧%	٢,٠٠١	التنظيمات الجمهورية
٢٧,٤%	٩٨٣	التنظيمات الاتحادية
٨,٩%	٣١٨	الجيش البريطاني
٠,٣%	١١	رابطة الدفاع عن الستر / تنظيم بروتستانتى
١,٥%	٥٣	قوة الستر الملكية / تنظيم بروتستانتى
٠,٣%	١١	مدنيون
٦,٠%	٢١٦	اخرى
١٠٠,٠%	٣,٥٩٣	المجموع

*Marie Smyth,lostlives:victims and construction of "victimhood" in Northern Ireland .In AFarewell to Arms beyond the Good Friday Agreement,Manchester university press,2006,p11

لكن العقد الاخير من الألفية الثانية كان يحمل بشائر السلام على ايرلندا الشمالية فرغم ما مر به اتفاق الجمعة العظيمة ١٩٩٨ من عثرات الا أنه بالنهاية تمكن من اقتناع أغلب الجماعات المسلحة برمي السلاح والاتجاه نحو العمل السياسي .

فمع اعلان الجيش الجمهوري الأيرلندي عن وقف إطلاق النار في أيلول ١٩٩٣ أنبرى تنظيم مقاتلو الستر الاحرار بوضع سيارة ملغومة قرب مركز للشباب غرب بلفاست مؤكداين رفضهم لأي عملية سلام مع الجيش الجمهوري الأيرلندي ومن يمثلهم سياسيا حزب الشين فين ، بل ان القيادة العسكرية للوحديين (والتي تضم أغلب التنظيمات المسلحة للاتحاديين) أكدت رفضها

¹Marie Smyth,lostlives:victims and construction of "victimhood" in Northern Ireland .In AFarewell to Arms beyond the Good Friday Agreement,Manchester university press,2006,p12

الدخول في أي مفاوضات بدون الحصول على ضمان بعدم تغيير الوضع الدستوري لآيرلندا الشمالية.¹

وبالفعل أكدت المباحثات عدم تغيير لأي وضع دستوري لآيرلندا الشمالية وفي عام ١٩٩٣ أعلن جون هيون (رئيس الحزب الديمقراطي والعمال) وجيري ادمز (عن الشين فين) عن مشروع عملية السلام في آيرلندا الشمالية وجرى توقيع اتفاق داوننج ستريت الذي أكد انه لا يوجد أي تغيير في وضع آيرلندا الشمالية من دون موافقة الاغلبية وسوف يتم العمل على بناء مؤسسات تربط الشمال بالجنوب لتعزيز التعاون في مجال التجارة والسياحة.²

ولتعزيز عملية السلام لا بد من البدء بعملية وفتت إطلاق النار فقد أعلن الجيش الجمهوري الآيرلندي عن وقف إطلاق النار في ٣١ آب ١٩٩٤ أعقبه إعلان القيادة العسكرية للوحديين وقف إطلاق النار مؤكداً أن هذا الإعلان سيكون دائماً وسيشمل كل المليشيات العسكرية . لكن الهدنة غالباً ما كانت تشهد خروقات من الفصائل المنشقة إذ تمكن مجلس مواصلة الجيش الجمهوري الآيرلندي من تفجير قنبلة في أحد ضواحي لندن وتسبب في مقتل اثنين فضلاً عن الأضرار المادية الكبيرة*.³

اصطدم صنع السلام في آيرلندا الشمالية بعقبات أخرى تتعلق بنزع السلاح، فالجيش الجمهوري الآيرلندي رفض تسليم أسلحته وأكد أن نوع السلاح لا بد ان يشمل المليشيات العسكرية وشرطة الستر الملكية بل أن حتى المواطنين البروتستانت هم مسلحون، فعلمية نزع السلاح لا بد ان تشمل كل الجهات بحسب رأي الجيش الجمهوري الآيرلندي. وبعد تعيين السيناتور الأمريكي جورج ميتشل لرئاسة المفاوضات بعد تعثرها وبعد فوز حزب العمال في الانتخابات البريطانية

¹Brian Rowan, Behind the lines the story of the IRA and Loyalist Ceasefires, Blackstaff press, Belfast, 1995, p115 and 116

²Ibid, p 117.

³Jim Cusack and Henry Mcdonald, op.cit.p219.

يعتقد البعض ان قبول الجيش الجمهوري الآيرلندي بالهدنة سببه تعرضهم لضغوطات كبيرة بعد انتشار الاشاعات عن ضلوعهم بأكثر عملية سطو عرفتها آيرلندا الشمالية وهي السطو على بنك "نورتن بنك" الامر الذي أفقدهم الدعم والمساندة من قبل الجماهير الكاثوليكية.

وتشكيل الوزارة برئاسة توني بليز أعلن من جديد عن وقف إطلاق النار في ١٨ تموز عام ١٩٩٧،

وأعلن في ١٠ نيسان عام ١٩٩٨ في قصر ستورمونت بالقرب من بلفاست عن التوصل الى اتفاق السلام والذي سمي اتفاق الجمعة العظيمة المبرم بين الاحزاب السياسية في ايرلندا الشمالية التي تمثل الكاثوليك والبروتستانت وحكومي بريطانيا وأيرلندا.

التزمت اتفاقية الجمعة العظيمة بمجموعة من الحقوق المدنية وحق تقرير المصير والحريات الدينية كما التزمت الاتفاقية بمبادئ الشراكة والمساواة والاحترام المتبادل وحماية الحقوق المدنية، فيما يتعلق بحق تقرير المصير بعد اجراء الاستفتاء الشعبي الذي أكد بأن غالبية سكان أيرلندا الشمالية لا ترغب في تغيير الوضع الدستوري لأيرلندا الشمالية والبقاء ضمن المملكة المتحدة.

نصت الاتفاقية ايضا على تشكيل جمعية من ١٠٨ عضو وتفترض الجمعية وجود كتلتين اجتماعيتين الكتلة الاكبر تختار الوزير الاول وتختار الكتلة الصغيرة نائبه ويجب ان تخطى القضايا كافة بموافقة الاغلبية في كل كتلة أو على الاقل ٤٠% من كل كتلة وتمارس هذه الجمعية سلطة تنفيذية وتشريعية.^٢

وعلى صعيد الاجراءات الأمنية أعلن في اتفاق الجمعة العظيمة عن خطة لإطلاق سراح السجناء مؤكدة ان السجناء المنتمين الى مجموعات مستمرة بأعمال عنف أو التي عادت الى اعمال العنف سوف لن يمنحوا فرصة الاطلاق المبكر . كما اكدوا على ضرورة نزع الاسلحة للتنظيمات الشبه مسلحة فهي اي عملية نزع السلاح جزء لا غنى عنه من عملية التفاوض، وقد اوعزت الاتفاقية عملية نزع الاسلحة الى لجنة مستقلة.^٣

ولم تغب مسألة ضحايا العنف عن الاتفاقية، فقد أكدت الاتفاقية ان للضحايا حق تذكرهم ويكون تحقيق المجتمع الامن عن طريق التخليد الصحيح للضحايا ودعم ثقافة التسامح على مستويات المجتمع جميعها وقد أنشأت الاتفاقية مكتب لحقوق الانسان الغرض الرئيس هو معالجة انتهاكات حقوق الانسان و للتأكد من أن جميع السياسات والتشريعات في أيرلندا الشمالية تفي

¹EoinOMalley,ContemporaryIreland,Palgrave Macmillan,2011,P190

²Ed Moloney, A secret History of the IRA,op.cit.p251

³Ibid,p266

بالمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ولهذا المكتب الحق في الوصول إلى أماكن الاحتجاز، مثل السجون ومراكز الشرطة ومؤسسات الصحة العقلية ومهمة المكتب الأخرى هي النظر إلى المستقبل وكيف يمكن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بطريقة تحول دون تكرار أخطاء الماضي.¹ وبذلك فإن هذه الاتفاقية نجحت سياسياً في احتواء العنف في أيرلندا الشمالية كونها ضمنت حقوق فئات المجتمع وحافظت على الحقوق المدنية وعززت من ثقافة التسامح عن طريق خلق مكاتب تراعي وتراقب حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية .

وأعلن في ٢٨ تموز ٢٠٠٥ وفي بيان للجيش الجمهوري الأيرلندي عن انتهاء حملته ضد بريطانيا مؤكداً في البيان أن غالبية الأصدقاء خارج أيرلندا يرغبون برؤية أيرلندا متحدة، لكن الرغبة الحالية لسكان أيرلندا هي البقاء ضمن المملكة المتحدة ونحن نسعى إلى احترام هذه الرغبة والوقوف مع عملية السلام التي تصون هذه الرغبة، البيان أكد أن الجيش الجمهوري الأيرلندي يؤمن بأن لا وجود لخيار آخر لإنهاء الحكم البريطاني في أيرلندا الشمالية موضحاً بأن هذه ستكون مسؤولية الأجيال القادمة لتحقيق الهدف بأيرلندا الموحدة.²

وبذلك فإن اتفاق الجمعة العظيمة نجح فيما أخفقت اتفاقات أخرى من توحيد الفئات المتحاربة والعيش بسلام وإيقاف الاقتتال، ويظهر هذا جلياً في محاولة أطراف المجتمع من القتال من أجل المحافظة على المنجزات التي تحققت عند توقيع الاتفاقية، ففي عام ٢٠١١ تم اغتيال ضابط كاثوليكي وهو رونان كيري في أرماغ على يد جماعات جمهورية منشقة والتي تحاول منع الكاثوليك من الالتحاق بسلك الشرطة، شهدت جنازته ولأول مرة في تاريخ أيرلندا الشمالية حضور كل الفئات من القيادات الكاثوليكية والبروتستانتية الذين أكدوا خلال مراسم التشييع، على أنهم قاتلوا من أجل السلام ومن أجل الحياة الأفضل للأجيال القادمة وأنهم مجتمعين ويرغبهم ساهموا في طي صفحات الاقتتال والعنف المتبادل..

¹Human Rights Commission of Northern Ireland: An Interview with Professor Monica McWilliams, Chief Commissioner, Journal: Essex Human Rights Review ISSN: 17561957 Year: 2006 Volume: 3 Issue: 1,p24

المصدر متاح على موقع المكتبة الافتراضية العراقية

²Ed Moloney, A secret History of the IRA, op.cit,p641

ستصبح المرحلة القادمة أي خلل في مسار الاتفاقية التي أسست لمبدأ الشراكة والاحترام المتبادل وأظهرت الى الوجود مؤسسات ربطت الشمال والجنوب وفي الوقت ذاته أعطت حق تقرير المصير لشعب أيرلندا كلة (البروتستانت والكاثوليك) فيما لو تحققت رغبتهم بالاندماج مع أيرلندا الجنوبية، وأكدت الاتفاقية ان الرغبة الحالية لشعب أيرلندا هو الحفاظ على هذا الاتحاد وبذلك نجحت الاتفاقية في خلق الاطمئنان لمن يخشى الاتحاد مع أيرلندا وكذلك ضمت الارتباط بأيرلندا عن طريق المؤسسات التي ربطت الشمال والجنوب فهي أحترمت بذلك رغبة الكاثوليك بوجود دور للجزيرة الام في ايرلندا الشمالية.

الخاتمة :

شهد التاريخ السياسي لايرلندا الشمالية حقبة من العنف والعنف المضاد حمل لوائها التنظيمات المسلحة التي تواجدت على الساحة الايرلندية من تنظيمات اتحادية كانت تخشى على مستقبل اتحادها مع بريطانيا وبين تنظيمات جمهورية تطالب بالاتحاد مع الجزيرة الأم وبين هذه المطالب المتناقضة، لم تفلح السياسية في احتواء العنف، فأغلب اتفاقيات السلام انهارت تحت ضغط المعارضين لها وكل المباحثات لم تفلح في إنجاح تقاسم السلطة في ايرلندا الشمالية.

حمل العام ١٩٩٨ النجاح لعملية السلام فأتفاق الجمعة العظيمة الذي شهد عثرات أيضا، تمكن من احتواء ظاهرة العنف ونجح في نزع سلاح المليشيات التي تحولت الى العمل السياسي. يأتي نجاح الاتفاقية بسبب تركيزها على مسألة تقاسم السلطة وكذلك حق تقرير المصير وتمكنت من رسم خطة لإطلاق سراح السجناء وفتح مكاتب لحقوق الانسان اسهمت في نشر ثقافة التسامح عبر منظمات فرعية أعطي الحق لها لمراقبة حقوق الانسان في السجون . والأهم ان الاتفاقية أكدت على النزع التام لأسلحة جميع التنظيمات المسلحة وقد اوعزت هذا الامر الى لجنة مستقلة لتراقب عملية نزع السلاح.

ورغم ما تحقق على الساحة السياسية الايرلندية ورغم نجاح الاطراف السياسية في الاشتراك بالسلطة السياسية تبقى المخاوف من وجود فصائل مسلحة رغم محدودية فعلها انشقت عن الفصائل الرئيسية تساهم في خلق حالات الاضطراب بين مدة وأخرى وتعيد الى الازهان سنوات العنف والانقسام في المجتمعين الكاثوليك والبروتستانت في أيرلندا الشمالية .

Military Group in Northern Ireland

**Assistant instructor:
Ghufran Younis**

Abstract

The political history for Northern Ireland includes two military groups represented by the Catholic Irish Republic army and the Protestant Ulster Volunteer Force (UVF). These groups are responsible for the sectarian conflict in Sinnfein which started since Great Britain has announced its direct domination on it and cancelling Stormont parliament in 1972.

After experiencing years of violence, this violence ended in the announcement of The Good Friday Agreement in 1998 that obliged the armed groups to throw their weapons.

الكلمات المفتاحية باللغة الانكليزية

Sinnfein; Ulster Volunteer Force UVF; Bloody Sunday; Good Friday Agreement

